

المشاركون في ندوة التحالف الوطني يصبون جام غضبهم على الإسلاميين

الصقر: فتوى الحجاب تثير بلبلة في العقلية الموجودة في البرلمان



أسيل العوضي

كما جهنم يقال لها هل أماتلت فتره هل من مزيد، ولذا يجب التصدي لهم في صناديق الاقتراع. وذكرت أمينة سر جمعية الخريجين الكويتية مها البرجس أن القوى الدينية استأنفت هجمتها على الحقوق الدستورية والحريات الشخصية في الكويت وتمكنت من خلال نفوذها في مؤسسات الدولة أن تفرض رؤيتها المترنمة على المجتمع في مساعها إلى إلغاء الوجه المدني للكويت، متابعة: «أنا في الجمعية لا ندعو إلى فرض الرأي الآخر على الجماعات لكننا نرفض بشكل قاطع تدخلها السافر في حرياتنا التي كفلها الدستور».

وأشارت إلى أن البعض حاول في معرض هجومه على هذه الحريات أن يجعل الأمر وكأنه صراع بين من يريد التفكك والانحلال وبين الداعين إلى الفضيلة، بينما جوهر الخلاف بين من يحترمه الحريات الشخصية للناس كما نصت عليه الدساتير والمواثيق الدولية وبين الذين يريدون فرض وصاياهم الكاملة ورؤيتهم الضيقة الغاء الوجه المدني للكويت، متابعة: «أنا في الجمعية لهيمنة على المجتمع الكويتي والقضاء على الدولة المدنية وتحولها إلى دينية».

وذكرت أن هذه الفتوى أقران طبيعي لهيمنة هذه القوى وسيطرتها التدريجية على مؤسسات الدولة وسلطانها، داعية جميع القوى الحية إلى رص صفوفها للوقوف في وجه هذه المحاولات والدفاع عن مدينة الكويت دستوريته.

وطالبت بتعديل قانون الانتخاب وشطب الجزء الذي يفرض تلك الضوابط ويحدد الدستور الكويتي اعتباره بل وتعديل النواب لكل القوانين المشتبه في تعارضها مع الدستور، خاصة إلى القول: «إن لم نفعل فإن لسان حالنا سيقول: أكلت حينما أكل الثور الأبيض».

وبينت ممثلة مجموعة صوت الكويت أن المجموعة سبق لها تقديم عرض تفصيلي عن القوانين المرورا للدستور في الكويت بدءاً من قانون الجنسية مروراً بفصل الاختلاط وغيره ووصولاً إلى عمل المرأة، مشيرة إلى أن المجموعة حذرت من فرض لباس معين على المرأة لمخالفته الدستور.

واعترفت استفتاء وزارة الأوقاف خلطاً لعمل السلطات، حيث المختص في هذه القضية هو المحكمة الدستورية، معتبرة منح رجل دين هذا الحق تراجع إلى الخلف.

وشددت على أن الكويت دولة مدنية ديمقراطية ما كانت لتستمر لولا الحقوق والحريات العامة، مستندة أن حمايتها حماية لنا ومستقبلنا، ما يتطلب العمل الدؤوب ورفع صوتنا ضد من يسرق الوطن.



جانب من الحضور (تصوير محمد أمين)

بصورة مباشرة؟ ولماذا لم يتحدثوا عن هذه الفتوى أثناء الانتخابات أصلاً حتى يطالبوا بعدم تصويت غير المحببة؟».

وأكدت أن خيبة أملمه تجلت عندما تدنت مراكزهم في الانتخابات وخسر بعضهم وفازت 4 نساء بعضوية البرلمان، محذرة من أن لديهم جدلاً وصبراً طويلين (مو ضحكنا وقتنا ما يصير فصل اختلاط لما استصبروا قرارات وفي ظل ضعف رد القوانين ورفض الصوابية طفقوا حتى في الجامعات الخاصة والأبن مقبولين على المدارس الخاصة».

وأضافت أنهم يدغدغون مشاعر المرأة إلى درجة أنهم يريدونها أن تجلس في البيت وتأخذ من المال العام 150 ديناراً شهرياً، مبينة أن القاعد الميكر خطة مدروسة لتقليل مساهمة المرأة في تنمية مجتمعها.

وحملت السلطة السياسية مسؤولية ترك الحبل على الغارب للإسلام السياسي الذي لا يهجم تطبيق الدستور، داعية النواب والحكومة إلى تحديد مواقفهم بكل وضوح.

ولفتت رئيس جمعية حقوق الإنسان الكويتية علي البغلي إلى أن الديموقراطية دائماً ما تقترن بمبادئ سامية كالعدالة والمساواة والحريات، معتبرة ان المبادئ الديموقراطية ليست من تراثنا وعاداتنا وتقاليدنا بل أتت من خلال الثورة الفرنسية التي بدأت بالحرية والإعلاء والمساواة قبل إعلان المواثيق وحقوق الإنسان.

وأوضح: «أنا في الكويت نتميز بأن من يكافحون لتقليص الحريات هم نتاج الديموقراطية» نفسها ولم تر السلطة تعمل ضد الحريات بعكس دول العالم المتقدمة، مستشهدة بقوانين ضوابط الحفلات ومنع عمل المرأة بعد الثامنة مساءً والوقوف ضد حقوقها السياسية وحتى قانون عدم منح الجنسية لغير المسلمين الذي اقترحه نائب برطبه صلة رحم بغير مسلمين (ومثل هذا القانون غير موجود حتى في السعودية التي ترفع في علمها راية لا اله الا الله».

وقال ان «ديموقراطيتنا معادية للحريات لأنها مصبوعة بصيغة دينية»، مستطرداً: «إن مسألة مثل الحجاب مسألة خلافية وبشرية لا أمر لها قاطعاً يتفق عليه جميع المسلمين ولكنهم يصيغون الفتاوى بالدين، وإذا أخذ بهذه الفتوى من قبل المحكمة الدستورية فإنها سنبطل البرلمان لأنها تطبق على الناخبات أيضاً».

ودعا إلى جعل الحريات خطاً أحمر وأن تصادمت مع شعار الدين، مبينة أننا لا نريد أن نكون دولة مظهرية ترتدي سائناً الحجاب داخل البلاد وبمجرد ركوبهن الطائرة يلخلعن!».

ووصف التيار الديني بأن لديه شهية في قضم الحريات

سليم. فلو فعلنا ذلك لعرفنا أن الأغلبية الصامتة من أهل الكويت السامحين مفتوحون ويتعايشون على قوانين البلد».

ورات النائب د. أسيل العوضي أن الموضوع لا يقتصر على الحجاب والضوابط الشرعية بل يتعلق بفتة في المجتمع تتحدى أسلوب حياتنا ويريدوننا أن نخجل منه والأفكر أو نعيش سوى بطريقتهم، موضحة أن هناك فرقاً كبيراً بين الكويت التي نريد وتلك التي يريدون.

وقالت ان التيار الديني يحاول دائماً شغلنا بالقضايا الهامشية عن هموم المواطن الحقيقية، مبينة أن هذه الفتة لا تستطيع الانتصار دون أجواء الصراع وتساءلت: «كم من مريض غير قادر على تلقي العلاج المناسب؟ كم من رب أسرة ينتظر بيت الأحلام؟ وكم لدينا من مشاكل في البلد؟ إذا كان الحل في حجابي «مكتش حد غلب»، موضحة أننا أمام تحد حقيقي، فاما أن نسير في الطريق الصحيح أو نلتهي بهذه الصراعات.

وذكرت ان المواطن بحاجة إلى أن نخطو إلى الإمام وننقذ البلد، مشيرة إلى أن لديها قائمة أولويات سنحاول الدفع فيها إلى المجلس.

أما النائب د. رولا دشتي فقالت ان البعض يريد قلب مبادئ الدولة الحديثة باستخدام الفتاوى، داعية من يدخل قاعة عبدالله السالم إلى احترام الدستور وتطبيقه ولا شيء غيره.

واستطردت: «أنا تؤمن بحرية الرأي والرأي الآخر وتنقل النصيحة ولكن دوركم يتوقف إلى هنا فلا ترفضوا علينا ما تريدون وليس لديكم صكوك غفران تدخلنا الجنة»، مشددة على «أنا سنعد كل قانون يخالف الدستور لأننا أقمنا أن نتحترم الدستور، فأبداننا بالجامعة والمرأة وسندخل على المطبوعات وغيرها».

وذكرت أن أهل الكويت مستأؤون من أداء البرلمان وقد عبرت عن هذا الاستياء في 16 مايو وأوضحوا أنهم لا يريدون هذا النهج ولكن يبدو أنه ليست لديه القدرة على استيعاب الرسالة، منتبهة إلى القول: «نرى الكويت دائمة ويرونها مؤقتة». ودافع بشراسة عن عيش المواطن فيها عيشة كريمة وفق مبادئ الدستور».

ودعت رئيسة الجمعية الثقافية النسائية شخبة النصف إلى العمل بحزم واستمرار مواجهة سلسلة الفتاوى والقرارات التي يحاولون فرضها على المجتمع الكويتي، متسائلة: «كيف ستطيق فتوى لباس المرأة؟» التي تشمل الجامعات والمدارس والعمل والأسواق وفي كل مكان؟

الن تكون مدخلا ربما لهيئة ما ترفض العقوبات حتى



محمد الصقر

والتعليم والصحة والسياسة الخارجية، مستشهدة بحديث الرئيس الأميركي باراك أوباما الذي شدت على أهمية التعليم والصحة «واحدة أكثر دولة تنفق على التعليم ولديها أردى مستوى».

وتساءل: «أين لجنة الظواهر السلبية والنواب من امام المسجد الذي اغتصب طفلاً؟ عندما اعتدى حارس مدرسة على طالب قوماً الدنيا على وزارة التربية رغم انه ليس على اقامتها بل متعاقد مع شركة.. ولكن عندما يتعلق الأمر بإمام مسجد أي موظف في الأوقاف فهم لا يتكلمون.. وهذا هو الكيل بمكيالين»، مستدركة أنه لا توجد فتوى يجمع عليها العلماء على مدى الأزمنة تلتزم المرأة بارتداء الحجاب.

وأستدرك: «أنا نتفق مع الإخوان في الحركات الإسلامية على أننا جميعاً مواطنون ويحق لنا طرح آرائنا ولكن لا يجب ولن نسلم لهم بإلغاء آرائنا وجرنا إلى القضايا الهامشية، مشيرة إلى أن فشلهم المتكرر منذ أول مجلس حتى عام 2006 في تعديل المادة الثانية من الدستور دفعهم إلى انتهاج خطة بديلة تتمثل في التوجه نحو القوانين لتغييرها «وباجر ممنك يوصلون لقطع الأيدي والأعناق».

وذكر أن في الدستور العديد من المواد التي تنص على الحريات العامة ويتساوى الناس أمام القانون، موضحة أنهم يتحذون الدستور من خلال اصدار مثل هذه القوانين والتشريعات «وعلينا الوقوف لحماية الدستور ودولة المؤسسات».

من جانبه قال النائب صالح الملا إن تيار الردة وصل ذروته وتسيّد الساحة بسبب تراجع التيار المدني معتقداً أنه قادر على حكم البلد بفتاواه العلبية ومستدركاً: «ويجب ألا يكون تحركنا كرده فعل فقط.. بل علينا أن نطلق حركة جديدة ولتكن بعنوان «نريدنا مدنية» لنؤكد تمسكنا بطريقة التعايش الكويتية قبل وبعد دستور 1962.. فالكويت طوال عمرها لم تحكم بفتاوى المشايخ».

وأضاف أن: «عداء هذه الجماعة» للدستور والحريات قديم جداً، حيث حاولت اقتناع الحكومة مسبقاً بالانقلاب على الدستور، ثم تراجعت وشاركت من أجل هذا الانقلاب أيضاً»، موضحة أن «معركتنا ليست معركة حجاب بل أطر دستورية يجب الالتزام بها».

وشدد على أن الكويت في صراع بين تيارين، تيار يريد سحبنا إلى الخلف، وتيار يريد للكويت التقدم ولكنه متقاعد «ولهيئا بالصراعات الداخلية وترتكنا لهم الساحة بل وتحالفنا مهم أحياناً بحجة محاربة الفساد وأن لا صوت يعلو فوق صوت المعركة».

وخلص إلى القول: «أنا لا نقرأ تاريخ البلاد بشكل

كثبت إسراء جوهري

محاور ثلاثة اتفق المشاركون في الندوة التي أقامها التحالف الديموقراطي الوطني في مقره الأول من أمس على أهميتها، أولها تلخص في أن الصراع مع التيار المتشدد يتركز حول شكل كويت المستقبل مدنية كانت أم قائمة على الاجتهادات والفتاوى، وذهبوا إلى أن ثاني المحاور من حيث الأهمية يركز على ضرورة مواصلة العمل على دعم كويت الدستور وعدم التحرك كردود أفعال فقط، وثالثها أن التركيز يجب أن ينصب على القضايا الأساسية التي تهم المواطن لا الهامشية منها.

وأستهل النائب السابق محمد الصقر حديثه بانتقاد ادارة الفتوى والتشريع في وزارة الأوقاف التي أوقعت الحكومة في حرج بعد تسريبتها فتوى «الحجاب» للنائب السائل معتبراً ان تلك الفتوى قد تثير بلبلة في البلاد على خلفية العقلية الموجودة في البرلمان.

وأشار الصقر إلى ان الجارة السعودية التي افتتح ملكها أخيراً جامعة عصرية مختلطة، وعندما أوقعه أحد رجال الدين في حرج بالاعتراض على الجامعة عزله من منصبه خلال 12 ساعة، مشدداً على ان الموضوع أكبر من الحجاب وفتواه، حيث طرح السؤال الأهم وهو «هل نحن دولة مدنية أم لا؟» مستدركاً أن كامل الدول الإسلامية البالغ عدد سكانها بليوناً ونصفاً من أصل 6 بلايين هم سكان الكرة الأرضية لم تصدرب فيها أي فتاوى أو حروب ضد المرأة وحقوقها كما حدث ومازال يحدث في الكويت.

واستشهد بالعديد من الدول الإسلامية مثل أندونيسيا التي يبلغ تعداد سكانها 230 مليوناً وحكمتها امرأة، وباكستان التي يبلغ عدد سكانها 130 مليوناً وتركيا وغيرها، حيث جميعها دول اسلامية ولكنها لم تحارب المرأة ولم يظهر فيها من يعتقد أنه وحده يفهم الدين وبقعة العالم لا يفهمونه، مشيرة إلى أن الكويت أكثر دولة ديموقراطية اليوم فيها تمثيل جيد للمرأة في البرلمان تبلغ نسبته 9 في المئة، ووصلن بطريقة ديموقراطية بحتة دون أي نظام لتخصيص المقاعد لهن.

واعتبر أن لجنة الظواهر السلبية البرلمانية غير شرعية لتعارض عملها مع المادة 29 من الدستور، موضحة أن أصحاب الفكر المتشدد قد يفرضون عداً قيوداً على الرجل كما المرأة، بحيث «يسمعونه القرآن» ويقبسون طول «دشداشته» ويتأكدون من عدم ارتدائه «الجيبنز» قبل السماح له بالتشريح بحجة الضوابط الشرعية «وشوي شوي قعد ياخذونا».

وقال ان ثواب التشدد يركزون على القضايا الهامشية في الوقت الذي يجب أن تكون فيه أولوياتنا التثمينية

العوضي: التيار الديني يشغلنا

بالقضايا الهامشية بعيداً عن

هموم المواطن الحقيقية

دشتي: هناك من يريد قلب مبادئ

الدولة الحديثة باستخدام الفتاوى

الملا: تيار الردة وصل ذروته

بسبب تراجع «المدني»

«الأوضاع الحالية» بين التفاؤل والتشاؤم في ديوان المزروعى

نواب: نرفض محاولات حجب الآراء وسلب حقوق المواطنين



النواب خلال حديثهم في ديوان المزروعى (تصوير محمد أمين)

الحكومي وعدم اتخاذ القرارات المهمة التي اختارتها الأغلبية من النواب كان سبباً لما وصلت له الأوضاع في المجلس، مبيداً أسفه واستغرابه من وقوف الحكومة وتعملها مجرد ان نائباً واحداً أو أقلية ترفض مقترحاً أو مشروعاً.

وبيّن أن هناك بعض النواب لديه أجندة خاصة لتعطيل مسيرة المجلس وعرقلة العمل فيه، مشيرة إلى قانون ال (B.O.T) الأخرى لأم قيد حرية العمل ليصبح قانوناً طارداً (وهذا لأنه قانون

دائم نائباً واحداً في حين غير رأي الأغلبية). أما النائب عدنان المطوع فقال ان الخطة الحكومية طموحة للغاية، متمنياً على الحكومة تحقيق ما ورد فيها والتركيز على الخطة بدل أمن أن تشتت جهودها في الالتفات إلى بعض الممارسات غير المحببة، وكذلك أن تركز على المشاريع المعتادة حتى تدرك ما فاتها من وقت.

وبيّن تطوعاً أن خطة الحكومة تستمى جنبا إلى جنب مع محاربة الفساد، مبيداً بعض التخوف من عدم قدرة الحكومة على تنفيذ برنامج عملها ما لم تدخل القطاع الخاص كمساهم رئيسي في إنجاز الخطة.

وأوضح المطوع أن المطالب الشعبية لن تتوقف فهي أتت نتاجاً لبرامج انتخابية تنبأها بعض النواب وفي ضوءها تم دعمه من القواعد الانتخابية، مشيرة إلى ضرورة الوصول إلى وسط يرضي الجميع ويحفز على التعاون وإيجاد بيئة ملائمة للعمل والابتجاز.

وأخيراً قال المطوع: «كل أهل الكويت كانوا في السابق معارضة، لكن ما راوا ان الكل أصبح معارضة فضلوا الموازنة».

تاريخ مشرفه، وكل مواطن له الحق ان يبدي رأيه». ولفت إلى أن مجلس الامة كان في السابق وعبر ما نقرأه في التاريخ معقلاً لمحاربة الفساد والمفسدين، مضيفاً ان واقعنا اليوم أصبح مقلوباً ويتخلط منا أن نحارب الفساد في السلطتين التشريعية والتنفيذية «حتى وصل الأمر إلى مطالبة البعض بالحجج على آراء الناس ومنعهم من ابداء رأيهم». وأكد ان وجود هاجس دائم يحل مجلس الامة لدى بعض النواب يجعلهم دائماً في دائرة التجهيز للانتخابات القادمة، وبالتالي التوجه للقضايا الشعبية ذات المظهر البراق التي يختلف مضمونها عن مظهرها، وأنه لا يمكن العمل في ظل هذه التوجهات التي لا تمكن من الابتجاز.

وذكر ان كل قطاعات البلد «خرابنة» ولعل على ذلك بميزانية الدولة حيث بيّن ان مصروفات السباب الاول والخاصة بالرواتب تزيد من 9-8 في المئة كل عام، مستغرباً من محاربة البعض للخصخصة مع أنها البديل الوحيد «ومن يملك غير الخصخصة فليات بها» وأردف «الإيرادات النفطية كانت تمثل 92 في المئة في السابق الا انها وصلت في الميزانية الأخيرة إلى 94 في المئة».

ليختم حديثه بالخطة التنموية الذي قال عنها: «كنت اعتقد انها ستكون الحل الا انها خطة احلام وردية لا يمكن تحويلها إلى واقع ملموس». من جهته، أستهل النائب خلف دميثير حديثه باطلاقه لقب «قلعة الاحرار» على منطقة الفجاء، مشيرة إلى أنه دائماً كان يراعى شعور المواطن ويحاول قدر استطاعته ايجاد هذا الشعور إلى مجلس الامة، وقال دميثير ان التردد والكسل

تباينت آراء المشاركين في لقاء ديوان المزروعى لنواب الدائرة الثانية في صالة المعجل في الفجاء حول جدوى الخطة التنموية ومدى ملاءمتها للقدرات الحكومية، واستمر التباين بين التفاؤل والتشاؤم من الأوضاع الحالية للبلاد حيث رأى البعض ان هناك نواباً معينين يملكون اجندات خاصة تهدف إلى تعطيل عمل المجلس وتشويه الديموقراطية.

واستاء البعض الآخر من التردد والكسل الحكومي والتهديد المستمر بتعطيل الديموقراطية موضحين ان الديموقراطية هي الملاذ الوحيد الامن الذي يجمع أبناء الكويت ومحاوله التحلي عنها سترسل البلاد إلى نفق مجهول.

واتنى نواب على التحركات الأخيرة التي قامت بها بعض الشخصيات المعروفة، مؤكداً ان مثل هذه التحركات تعبر عن روح المسؤولية التي يملكها هؤلاء، ورافضين محاولات بعض النواب لمصادرة وحجب الآراء وسلب حق من حقوق أي مواطن.

في البداية قالت النائب د. سلوى الجسار ان الاعلام سلاح ذو حدين ويصور الأوضاع وحجب الآراء وسلب حق من حقوق أي مواطن.

يرسل للمتلقي رسائل بان حل المجلس قادم لا محالة، مشيرة إلى انه سبب تعطيل التنمية، لافتة ان الفترة السابقة في المجلس الحالية مقارنة بمثيلتها في المجلس السابق تعتبر أفضل وذلك انجاز ومرمود أعلى بشهادة النواب الذين كانوا بالمجلس السابق وما زالوا في هذا المجلس.

وبينت الجسار ان هناك مشاريع قيد الانجاز داخل اللجان ستدفع بعد خروجها عجلة التنمية وتزيد من رصيد الانجازات في هذا المجلس، لافتة إلى وجود قوانين قديمة لم تتغير منذ الستينيات، وبعضها كتب بالروبية، وأن الأوان لإعادة النظر فيها وتطويرها بالشكل الذي يتلاءم مع واقعنا الحالي. وأوضح ان هناك اقلية داخل المجلس لها توجه واسلوب مختلف عن الأغلبية تهدف من خلاله إلى تعطيل عمل المجلس وتنفيذ اجندتها الخاصة، مشيرة إلى ان الاغلبية تريد العمل والانجاز وانها ستعمل بغض النظر عما يخلقه البعض من اجواء غير صحية.

إلى ذلك قال النائب مرزوق الغانم ان وجوده امام شخصيات يكن لها كل احترام وتقدير ورجال من رجالات الكويت المعروفين يشعروه بالغيرة والسيرة وأنه مازال تلميذاً امام هذه القامات، متمنياً لو كان بإمكانه الحضور ومعه قائمة بمقترحات بقوانين حتى يتم مناقشتها مع السادة الحضور «ألا ان ضيق الوقت لا يسمح». وأوضح الغانم ان البلاد تمر بمرحلة دقيقة وحساسة، وتشهد فوضى سياسية لم تشهدها من قبل، مشيرة إلى ان الجميع يشترك في المسؤولية ولا يمكن ان نحمل فقط على مجلس الامة، مبيداً ارتياحه وسعادته للتحركات التي تقوم بها بعض الشخصيات السياسية والعامة «التي لها

بسم الله الرحمن الرحيم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

صدق الله العلي العظيم

مشاركة عزاء

رئيس التحرير

وأ أسرة تحرير

النهار

يتقدمون بخالص العزاء والمواساة من

الزميل

ماضي الخميس

لوفاته المغفور لها بإذن الله

عمته

سائلين الله العلي القدير للفقيدة الرحمة وأن يدخلها

فسيح جناته وأن يلهم أهلها وذويها الصبر والسلوان

اللهم صل على خير رسل